



مجلس الخدمة المدنية

قرار رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن

أسكان أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات

بوزارة الداخلية وقواعد نقلهم الي الوظائف

الواردة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠١

مجلس الخدمة المدنية:-

بعد الإطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له.
وعلى القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية.
وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤-٤-١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له.
وعلى المرسوم رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ الصادر بتاريخ ٢-٤-٢٠٠٢ بشأن مرتبات وبدلات وعلاوات أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات.
وبناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وعرض ديوان الخدمة المدنية وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

قرر.

المادة الأولى

يمنح أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية سكنا حكوميا أو بدل سكن وفقا للقواعد والشروط الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن أسكان القضاة وأعضاء النيابة العامة وإدارة الفتوى والتشريع وتعديلاته.

المادة الثانية

ينقل أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات الموجودين بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية الي الوظائف الجديدة المعادلة لوظائفهم في المادة الثانية من هذا القانون، مع إحتفاظهم بأقدميتهم في هذه الوظائف وذلك وفقا للجدول المرافق لهذا القرار.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠١ تاريخ سريان القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في: ٢٦ محرم ١٤٢٣هـ

الموافق: ٩ أبريل ٢٠٠٢م

- هامش -----

ينص حكم المحكمة الدستورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٣-٩-٢٠٠٧ على عدم دستورية النص الوارد بالقواعد الخاصة بإسكان أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية المطبقة بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢، وذلك فيما تضمنه هذا النص من عدم جواز تخصيص سكن حكومي أو منح بدل سكن " للإناث إلا إذا كن متزوجات ".

